دور إيرادات المنافذ الحدوديّة في معالجة عجز الموازنة العامّة للدَولة دراسة ميدانيّة في العراق

The Role of Border Crossings Revenues in addressings the General Budget Deficit - A Field Study in Iraq

الباحث محمد عبيد كاظم*

Mohammed Obaid Kazem*

الملخّص:

تهدف الدِّراسة الى أن عائدات المنافذ الحدوديةِ العراقيةِ تلعب دورًا كبيرًا وفعالًا في حلِ عجز الموازنة العراقيّ ورفع الاقتصاد الوطني، هذه المنافذ تساعد قطاعات مهمة في الدَّولة مثل قطاعات النَّقل والهيئة العامة للجمارك ووزارة الصِّناعة والتِّجارة من خلال فرض الرُسوم الجمركيّة على البضائع القادمة الى العراق عبر هذه المنافذ. كما أن إيرادات هذه المنافذ تعمل كمركز تجاري مهم ورافد مهم لدعم ميزانيّة الدَّولة بسبب كونها حلقة مرابطة تضمُّ جميعَ مؤسسات الدّولة.

وهي بذلك تلعب دورًا مهمًا في دعم الاقتصاد الوطني، جميع القطاعات الاقتصاديّة والمؤسسات العاملة لديها يمكن تمويلها من خلال تلك المراكز التِجاريّة الحيويّة التي تساعد جميع الدَّوائر الموجودة والمساعدة لوزارات الدَولة داخل المنفذ. ظاهرة العجز هي أحد المشاكل الأساسية في السِّياسات الماليّة لمعظم دول العالم، ولا سيّما العراق الَّذي يعاني من العجز في الموازنة العامة بسبب إختلال النَفقات العامة للدَّولة يشمل مجتمع الدِّراسة موظفي وزارة المالية والجمارك والهيئة العامة للمنافذ الحدوديّة.

قام الباحث بتصميم الاستبيان بالاستناد إلى الأدبيّات والمراجع العلميّة السَّابقة الَتي تناولت متغيّرات الدِراسة حيث أجرى الباحث اختيار عيّنة ميسّرة من مجتمع الدِراسة، وتوزيع استمارة استبيان على مجموعة عشوائيّة مؤلّفة من ١٢٥ إستبيان، استرجاع منها ١١٨ استبيانًا، منها ٣ إستبيانات غير صالحة للدَراسة والتَحليل. ليصبح عدد الاستبيانات الموزّعة والصَالحة للتحليل ١١٥ استبياناً، بنسبة استرداد ٩٢٪ لغرض تحقيق أهداف الدِّراسة والحصول على المعلومات الَلازمة "دور المنافذ الحدوديّة في معالجة عجز الموازنة العامة للدَّولة". يتظمن مجتمع الدِّراسة موظفي وزارة الماليّة والاقتصاد وجمارك المنافذ الحدوديّة، بالإستناد إلى الاختبارات الّتي تمّ إجراؤها على فرضيّات الدِّراسة ويمكن الوصول أخيرًا الى النَتائج التَالية:

- إيرادات ضريبة الصَّادرات ومعالجة عجز الموازنة العامة للدَّولة لديهم أثر ذو دلالة إحصائية.

* جامعة الجنان/ قسم إدارة الأعمال – لبنان.

Email: 10205606@jinan.edu.lb

* Jinan University/Department of business administration (Finance) - Lebanon.

- يوجد أثر ذو دلالة إحصائيّة بين معالجة عجز الموازنة العامة وبين إيرادات ضريبة الواردات للدَّولة.
- يوجد أثر ذو دلالة إحصائيّة بين معالجة عجز الموازنة العامة للدَّولة وبين إيرادات ضريبة الترانزيت.
- لإحصائيّة إيرادات ضريبة الواردات (كأحد أبعاد إيرادات المنافذ الحدوديّة) لا يوجد أثر ذو دلالة احصائيةٍ في معالجة حل أزمة عجز الموازنة العامة للدّولة.

الكلمات المفتاحية: المنافذ الحدوديّة، الموازنة العامّة، الإيرادات، النّفقات.

Abstract:

The substantial impact that the money collected from Iraq's border crossings has on both mitigating the nation's budgetary deficit issue and supporting the country's general economic health is noteworthy. Especially the transportation industry, these ports are a major source of support for important national industries. By imposing customs taxes on products entering Iraq through these ports, they also help the Ministry of Industry and Trade and the general authority of customs.

The money received from the ports is thought to be an important center of trade and a source of funding for the state budget. The financial support it gets acts as a link between all governmental organizations, which is vital to the support of those organizations. These vital business centers support several economic sectors with funding possibilities while also boosting the country's economy. Additionally, they benefit all of the major departments now in place at the port, helping to handle the deficit problem major obstacle to the financial plans of many nations, including Iraq.

The general budget deficit has negatively impacted the Iraqi economy for a number of reasons, including differences in state spending on public goods. The study population consists of workers from the general authority for border ports, customs, and the ministry of finance. Based on earlier scientific research and references addressing the study's factors, the researcher created a questionnaire.

After that, the researcher selected an appropriate sample from the study population and gave a questionnaire to 125 people at random. Three of the 118 questionnaires that were returned were judged unfit for analysis. With a 92% recovery rate, 115 questionnaires were issued and deemed eligible for research. This was done in order to meet the study's goals and get the data required to understand how border crossings contribute to the state's overall budget deficit. There is a statistically significant correlation between the amount of money collected in export taxes and the state's overall budget deficit management process. In a similar vein, there is a statistically significant relationship between the act's revenue and import tariffs.

Keywords: Border Crossings, Expenditures, General Budget, Revenues.

المقدّمة:

تبيّن عجز الموازنة العامة بأنّها الحالة الّتي لا تستطيع فيها الإيرادات العامة تغطية النفقات الكلية، أي هو الحال الّذي يمثّل تجاوز المصروفات العامة على الإيرادات العامة خلال مدة زمنيّة محددة بالعادة ما تكون سنة واحدة. إذ يُعاني العراق مثل أغلبية بلدان العالم من تأزم الفجوة بين حجم الإيرادات والنّفقات العامة منذ عهود مديدة، إلّا أنّ تلك الفجوة تصاعدت في الفترة الرّاهنة بسبب اِنخفاض قيم النّفط وعوائده يعد الاقتصاد العراقي اقتصاد ريعي إذ يتكل بشكل رئيسي على واردات النفط ممّا أدى إلى حدوث عجز في الموازنة العامة، ولا بدّ من البحث عن بدائل للنّيل على مصادر بديلة لتمويل الميزانيّة العامة، من تلك المصادر إيرادات المنافذ الحدوديّة المتحصّلة من خلال (الضّرائب، والرّسوم) الجبريّة على الخدمات والسّلع الّتي تعبرّ من خلال المنافذ الحدوديّة في معالجة هذا العجز، ان العراق يمتلك منافذ حدوديّة عديدة وعظيمة كان لها التأثير الأكبر في دعم موازنة الدّولة. إنّ هذه التّداعيات السّلبية الّتي أصبحت حالة مصاحبة للاقتصاد العراقي ينبغي العمل على إيجاد الحلول الضروريّة للمواجهة لها من خلال تظافر المقدرات المادية للدّولة والقطاع الخاص وتغيير القوانين والتّشريعات الّتي تجذب الاستثمار الأجنبي المباشر والقيام بالإصلاحات الاقتصادية لجميع القطاعات، وإصلاح النّظام الضّريبي لتخليص الاقتصاد العراقي من الاعتماد المتصاعد على النّفط كمصدر منفرد للإيرادات. من منطلق هذه الأهميّة تمّ تناول موضوع دراستنا الحالية.

مشكلة الدّراسة:

تتركز الدّراسة على الوضع الحالي للموازنة العامة في العراق وتعرّضها للعجز الدّائم كون الاقتصاد العراقي اقتصاد أحادي الجانب، وعدم تنويع مصادر الإيرادات مثل الزراعة والصّناعة وغيرها، لأنه يعتمد أساسًا على واردات النّفط الّتي تتأثر دائمًا بتقلبات الأسعار في الأسواق العالمية، مما يسبب فجوة بين الإيرادات العامة والنفقات العامة، مما أدى إلى عجز في الموازنة العامة العراقيّة. لذلك، هناك العديد من المصادر الّتي يمكن استخدامها لدعم الموازنة العامة من خلال إيرادات المنافذ الحدوديّة ممثلة (بالضّرائب والرّسوم) المفروضة على السّلع (سالم محمد عبود، ٢٠٢٠).

وعليه فإنّ السّؤال الرئيس للبحث يكون:

- أتلعب إيرادات المنافذ الحدوديّة دورًا في معالجة عجز الموازنة العامة للدّولة؟

ويتفرّع عنها الفرضيّات الفرعيّة التالية:

١- هل إيرادات ضريبة الصّادرات لديها مساهمة في معالجة عجز الموازنة العامة للدّولة؟

٢- هل إيرادات ضريبة الواردات قادرة على رفع عجز الموازنة العامة للدّولة؟

٣- هل ضريبة التّرانزيت لها علاقة بالعجز في الموازنة العامة للدّولة؟

أهداف الدّراسة:

تأتي أهداف الدراسة من خلال الآتي:

١. شرح مفهوم إيرادات المنافذ الحدوديّة، والتّعرّف إلى دوافع انخفاض إيراداتها ونسبة تأثيرها في الإيرادات العامة للدّولة.
٢. حساب وتحليل كيف إيرادات المنافذ الحكوميّة وعجز الموازنة مرتبطة بعضها ببعض.
٣. تحليل نسبة الإيرادات المتحصلة من المنافذ الحدوديّة والنّسبة الّتي تشكلها في تكوين نفقات الموازنة العامة للدّولة العراقيّة لفهم كيفية مساهمة إيرادات المنافذ الحدوديّة في دعم ومعالجة عجز الموازنة العامة للدّولة.
٤. بحث الإيرادات المحصّلة للمنافذ الحدوديّة ودورها في زيادة مستوى الاقتصاد الوطني ودعم عجز الموازنة العامة للدّولة.
٥. تقديم المقترحات والحلول الملائمة الّتي يمكن أن يكون لها دور فعّال في معالجة عجز الموارنة العامة للدّولة.

أهميّة الدّراسة:

تأتي أهميّة الدّراسة من خلال الآتي:

- **الأهميّة النّظريّة:**

١. قلّة البحوث والدّراسات المحليّة والعربيّة والأجنبية الّتي تناولت هذا الموضوع على حدّ علم الباحث.

٢. الوقوف على دور إيرادات هذه المنافذ في معالجة العجز في الموازنة العامة للدّولة، الّذي ينعكس سلبًا على الاقتصاد الوطني، وتحليل الأسباب.
٣. للمنافذ الحدوديّة أهمية كبيرة في دعم الاقتصاد الوطني ورفد ميزانية الدّولة بالإيرادات المالية التي تحققها من خلال الرسوم الجمركية على السّلع سواء كانت خفيفة أو ثقيلة أو جميعها (أديب قاسم شندي،٢٠٢٠).

- **الأهميّة التطبيقيّة:**

١. تحليل العلاقة بين محصّلة إيرادات المنافذ الحدوديّة للسّنوات ٢٠١٧–٢٠٢١ والفرق بين هذه السّنوات لمعرفة مدى مساهمة هذه الإيرادات في حل وعجز الموازنة العامة للدّولة في العراق ومعالجتها.
٢. إيجاد حلول ومقترحات لحلّ عجز الموازنة العامة للدّولة، زيادة الإيرادات النّاتجة عن هذه المنافذ، وزيادة الاقتصاد الوطني (الهيئة العامة للمنافذ الحدوديّة العراقية، ٢٠٢٠).

منهج الدّراسة:

قام الباحث باستخدام المنهج الوصفي لدراسة الواقع الفعلي من خلال الوقوف على دور إيرادات هذه المنافذ في معالجة العجز في الموازنة العامة للدّولة، وتحليل أسباب هذا العجز الذي يؤثر سلبًا على الاقتصاد الوطني للنّظام. لقد جمع الباحث البيانات والإحصاءات والمعلومات اللّازمة ثم وصفها ودراسة العلاقة بين مكوّناتها (نوران عبد الأمير، ٢٠١٨).

مجتمع وعيّنة الدّراسة:

هذا الدّراسة تشمل موظفيّ وزارة الاقتصاد والماليّة وجمارك المنافذ الحدوديّة. الباحث قام بإختيار عيّنة ميسّرة من مجتمع الدّراسة ثم توزيع الإستبيانات على عيّنة عشوائيّة مؤلفة من ١٢٥ إستبيانات، منها ١١٨ إستبيانات، منها ٣ إستبيانات كانت غير صالحة للدّراسة والتّحليل، إجمالي عدد الإستبيانات الموزّعة والصّالحة للتّحليل بلغ ١١٥ إستبيانات, مع ٩٢٪ نسبة استرداد (علي نعمة بيتي، ٢٠١٦؛ رمزي زكي، ٢٠٠٠).

أداة الدراسة:

لغرض الحصول على المعلومات اللّازمة ولتحقيق أهداف الدّراسة "دور المنافذ الحدوديّة في معالجة عجز الموازنة العامة للدّولة" قام الباحث بتصميم استمارة الاستبيان بالإِستناد إلى المراجع العلميّة السّابقة الّتي تناولتها متغيّرات هذه الدّراسة.

إنَّ أداة الدّراسة اِشتملت بشكلها النّهائي على قسمَين:

القسم الأوّل:

يتضمن هذا القسم بيانات ديمغرافيّة شخصيّة فيما يتعلّق بعيّنة الدّراسة تشمل مايلي: المؤهّل العلميّ، العمر، وسنوات الخبرة الوظيفيّة.

القسم الثّاني:

وأيضا يتضمّن بيانات عن المتغيّرات المستقلّة والتّابعة والّتي تحتوي على:

- عبارات تقيس نسبة إيرادات ضريبة الصادرات (Q1 – Q8).
- عبارات تقيس نسبة إيرادات ضريبة الواردات (Q9 – Q16).
- عبارات تقيس نسبة إيرادات ضريبة التّرانزيت (Q17 - Q23).
- عبارات تقيس مدى معالجة عجز الموازنة (Q24 - Q30).

لحساب معامل الإِرتباط "بيرسون" بين كل عبارة من عبارات الإِستبيان والدّرجة الكليّة للمحور التّابعة له، قام الباحث بحساب صدق الإِتّساق الدّاخلي لعبارات الإِستبيان، وكانت النّتائج كما يوضحها الجدول رقم (١) أدناه:

الجدول (١) صدق الإتساق الداخلي لعبارات (محور إيرادات ضريبة الصادرات).

الإتساق الداخلي لعبارات (محور إيرادات ضريبة الصّادرات)			
التّسلسل	العبارات	معامل الارتباط	النتائج
١	تُسهم ضريبة الصّادرات في تحقيق أهداف وغايات رفع الموارد الاقتصاديّة.	0.713**	الارتباط دال
٢	تراعي الضريبة المفروضة على الصّادرات ظروف الاقتصاد المختلفة (الكساد، الانتعاش....الخ).	0.798**	الارتباط دال
٣	ضريبة الصادرات المفروضة، محدّدة وواضحة من دون غموض	0.723**	الارتباط دال
٤	توفّر ضريبة الصّادرات إيرادات ماليّة مناسبة.	0.736**	الارتباط دال
٥	ترتبط ضريبة الصّادرات بالسّياسات العامة للدّولة.	0.706**	الارتباط دال
٦	يرتبط سعر ضريبة الصّادرات بالهياكل الإنتاجيّة للدّولة.	0.681**	الارتباط دال
٧	يتمّ تقييم مستمرّ لرصد تأثير ضريبة الصّادرات المتّبعة، وانعكاساتها على التّجارة.	0.693**	الارتباط دال
٨	تراعي ضريبة الصّادرات تحقيق التّكامل بين قطاعات الاقتصاد (زراعة، صناعة، تجارة، خدمات.... الخ).	0.665**	الارتباط دال

المصدر: من مخرجات البرنامج الإحصائيSpss v.24

** الارتباط دال عند مستوى دلالة ٠.٠١

من الجدول رقم (١) نلاحظ أنّ قيم معاملات الارتباط بين كلّ عبارة من عبارات هذا المحور (محور إيرادات ضريبة الصادرات)، والدرجة الكليّة للمحور تتراوح بين [٠.٦٦٥ – ٠.٧٩٨]، وهي دالة إحصائيًّا عند مستوى دلالة Sig < 0.05، لذا، عبارات محور إيرادات ضريبة الصّادرات تعتبر مرتبطة بدرجة مقبولة بالدّرجة الكليّة للمحور، وتعتبر صادقة ومتّسقة داخليًّا لما وضعت لقياسه، ولا حاجة إلى حذف أي عبارة.

الجدول رقم (٢) يوضح عائدات التّجارة الحدوديّة ومساهمتها في الإنفاق العام للدّولة للفترة (٢٠١٧-٢٠٢١) القيمة/ دينار.

بيانات تُبيّن إيرادات المنافذ الحدوديّة والنّفقات العامة للدولة لفترة (٢٠١٧_٢٠٢١)				
التّسلسل	العام	إيرادات المنافذ الحدوديّة (دينار)	نفقات الموازنة العامة (دينار)	نسبة مساهمة الإيرادات من النفقات
١	٢٠١٧	٨٩٨,٣٠٨,٣٥٦,٩٤١	١٠٠,٦٧١,١٦٠,٧٩٠,٠٠٠	٪٠.٨٩
٢	٢٠١٨	١,٣٩٥,٩١١,٠٥٣,٩٠٩	١٠٤,١٥٨,١٨٣,٧٣٤,٠٠٠	٪١.٣٤
٣	٢٠١٩	١,٧٥٥,٩٥٤,١٩٨,٨٢١	١٣٣,١٠٧,٦١٦,٤١٢,٠٠٠	٪١.٦٩
٤	٢٠٢٠	١,١٩٤,١١٢,٤٧٧,٣٥٢	١٤٨,٦٠٦,٨٠٩,١٦٤,٠٠٠	٪١.١٥
٥	٢٠٢١	١,٢١٨,٥٧١,٠٦٩,٩٠١	١٢٩,٩٩٣,٠٠٩,٢٩١,٠٠٠	٪٠.٩٤
٦	المجموع	٦,٤٦٢,٨٥٧,١٥٦,٩٢٤	٦١٦,٥٣٦,٧٧٩,٣٩١,٠٠٠	٪٦.٠٠

إنّ إيرادات المنافذ الحدوديّة قد بلغت ٨٩٨,٣٠٨,٣٥,٩٤١ لعام (٢٠١٧)، ثمّ ازدادت تلك الإيرادات حتى بلغت ١,٣٩٥,٩١١,٠٥٣,٩٠٩ لعام ٢٠١٨، بينما بلغت نفقات الموازنة العامة ١٠٠,٦٧١,١٦٠,٧٩٠,٠٠٠ لعام ٢٠١٧، ثمّ ارتفعت نفقات الموازنة العامة لتصل إلى ١٤٨,٦٠٦,٨٠٩,١٦٤,٠٠٠ لعام ٢٠٢٠.

يُلاحظ أنّ توزيع أفراد عيّنة الدّراسة بحسب (الخبرة الوظيفيّة) كانت بنسبة ٢٧٪ للأفراد الأقلّ (من ٥ سنوات) ذوي الخبرة الوظيفيّة، وبنسبة ٢٣.٥٪ للأفراد من(٦ – ١٠ سنوات) ذوي الخبرة الوظيفيّة، وبنسبة ١٨.٣٪ للأفراد من (١١ – ١٥ سنة) ذوي الخبرة الوظيفيّة، وبنسبة ١٦.٥٪ للأفراد من (١٦ – ٢٠ سنة) ذوي الخبرة الوظيفيّة، وأخيرًا بنسبة ١٤.٨٪ للأفراد من(أكثر من ٢٠ سنة) ذوي الخبرة الوظيفيّة. والشّكل التّالي يوضح توزيع أفراد عيّنة الدّراسة (بحسب الخبرة الوظيفيّة).

يبيّن الشّكل رقم (١) توزيع أفراد عيّنة الدّراسة (بحسب الخبرة الوظيفيّة).

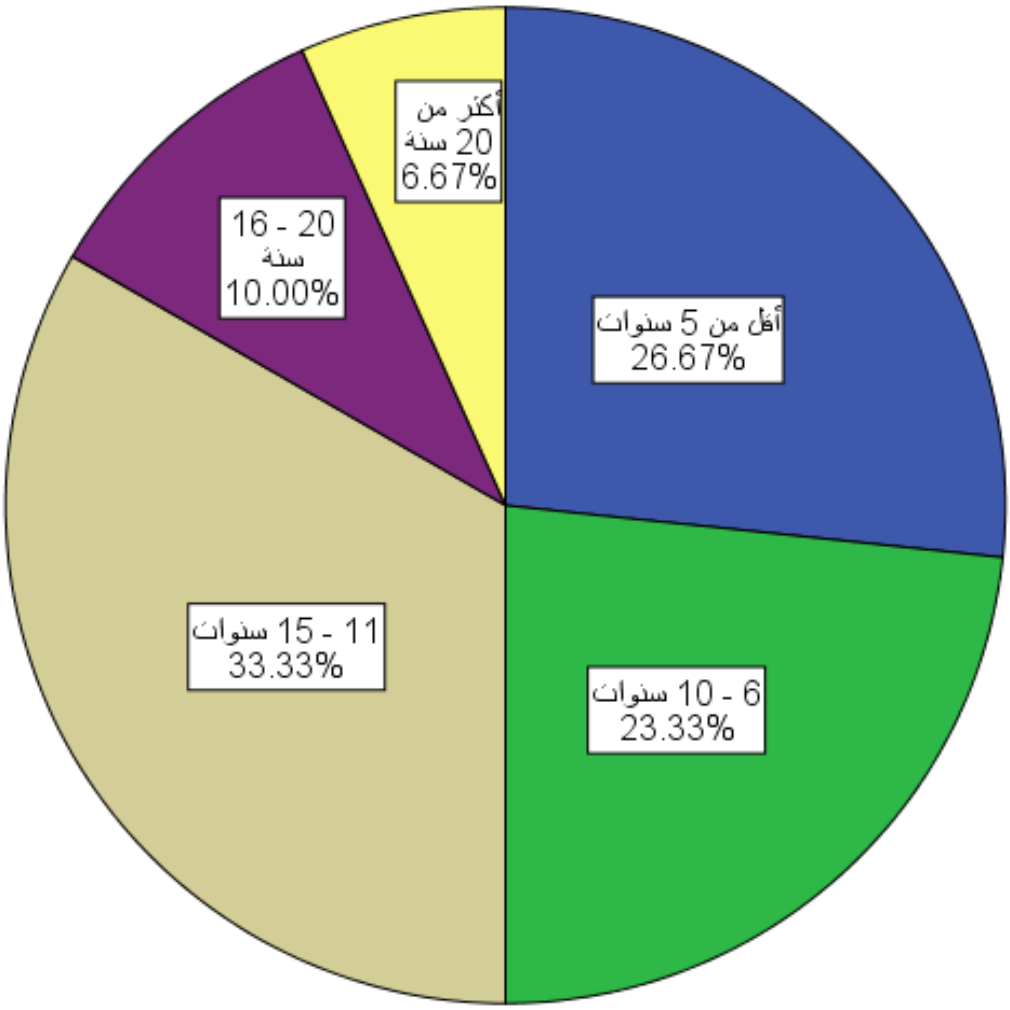

شكل رقم (١) توزيع أفراد عيّنة الدّراسة (بحسب الخبرة الوظيفيّة).

لغرض التأكد فيما إذا كانت قيمة المتوسّط الحسابي الإجمالي تختلف عن درجة الحياد (٣) بشكل أساسيّ، تمّ إجراء اختبار (One Sample T-test) عند مستوى دلالة ٠.٠٥ فكانت النّتائج كما يلي:

الجدول رقم (٣) اختبار (One Sample T-test) والخاص (بإيرادات ضريبة الصّادرات)

	Test Value = 3		
	T	DF	Sig. (2-tailed)
(إيرادات ضريبة الصّادرات)	١٧.٨٥٧	١١٤	٠.٠٠٠

المصدر من مخرجات البرنامج الاحصائي Spss v.24

الجدول رقم (٣) نجد من هذا الجدول أنّ قيمة مؤشّر الاختبار (One Sample T-test) قد بلغت بمقدار (٨٥٧.١٧) باحتمال دلالة Sig < 0.05، وبالتالي سيتم رفض فرضيّة العدم ونقبل الفرضيّة البديلة التي تنصّ على (أنّ قيمة المتوسّط الحسابي تختلف عن درجة الحياد) (٣)، وهي أكبر منها بشكل كبير وأساسيّ، وبالتّالي يمكننا القول بأنّ أفراد العيّنة لهذه الدّراسة يوافقون بشكل عام على توفّر إيرادات لضريبة الصّادرات بشكل (مقبول) في المنافذ الحدوديّة كموضوع الدراسة.

الفرضيّة الرّئيسة للدّراسة:

لا يوجد للمنافذ الحدوديّة في معالجة عجز الموازنة العامة للدّولة أثر ذو دلالة إحصائيّة.

ويتفرّع عن هذه الفرضيات، الفرضيّات الفرعيّة التّالية:

١- لا يوجد لإيرادات ضريبة الصّادرات في معالجة عجز الموازنة العامة للدّولة أثر ذو دلالة إحصائيّة.

٢- لا يوجد لإيرادات ضريبة الواردات في معالجة عجز الموازنة العامة للدّولة أثر ذو دلالة إحصائيّة.

٣- لا يوجد لإيرادات ضريبة الترانزيت في معالجة عجز الموازنة العامة للدّولة أثر ذو دلالة إحصائيّة.

اختبار الفرضيّة الفرعيّة الأولى: لا يوجد لإيرادات ضريبة الصّادرات في معالجة عجز الموازنة العامة للدّولة أثر ذو دلالة إحصائيّة.

أجرى الباحث اختبار هذه الفرضيّة باستخدام نموذج الانحدار الخطّي البسيط لتأثير إيرادات ضريبة الصّادرات (كمتغيّر مستقلّ) في معالجة عجز الموازنة العامة للدّولة (كمتغيّر تابع)، وقياس مدى صلاحيّة الاختبار لتفسير العلاقة بين هاذين المتغيّرين.

النّتائج والتّوصيات:

النتائج:

١. تُعدّ هذه المنافذ الحدوديّة من المراكز التّجاريّة المهمة في رفد الميزانيّة العامة للدّولة من خلال العوائد الماليّة المتحصّلة منها.

٢. لأن الضرائب الضّريبية تمثل أحد أهم الرّوافد الرّئيسيّة للدّخل العام الّتي تستعين بها الدّول بشكل عام ، وهو أحد أهم الأصول القانونيّة العامة.

٣. أن المنافذ الحدوديّة العراقية على الرغم من أنّها تواجه العديد من التّحديات الجسيمة أثناء ذلك، فهي تعتبر واحدة من أهم نقاط القوة الاقتصادية، ومن هذه النّقاط:

أ. عدم قدرة هيئة الجمارك على تطبيق ووضع نظام النّافذة واحدة.

ب. عدم القيام بتحديث تطبيق نظام التّرميز الدولي لكافة السّلع والبضائع وكذلك الإجراءات الأخرى الخاصّةّ بالتّعديل في إجراءات وقوانين ممهّدة وسهلة لانضمام العراق إلى منظّمة التّجارة العالميّة.

ج. هناك خطر، أن الاقتصاد العراقيّ الكليّ لن يتوجه نحو تصدير السّلع قريبًا بسبب عدم فهم وعدم وجود إجراءات قياسيّة معتمدة للتّصدير، كما أن المنافسات الحكوميّة تعتمد على الاستيراد.

د. عدم وضع او تطبيق الأنظمة المتقدّمة لبعض المنافذ الحدوديّة لا سيّما أنظمة التّبادل بالوقت الحقيقي

التّوصيات:

بناء على الدّراسة العمليّة الّتي أجراها وأبرز النّتائج الّتي توصّل إليها الباحث و توصّل الباحث إلى التّوصيات التّالية:

١- التّحديث الشّامل للمنافذ الحدوديّة بما يتعلق بمهامه مثل تحديث البنى التّحتيّة، واتمام الإجراءات، تدريب العاملين في المنافذ، تأمين شبكات الاتصال، وتوحيد الإجراءات وتنسيقها بين المديريّات. هذا التّحديث يتمّ من خلال اتفاق بين المنافذ الحدوديّة وهيئة الجمارك وشركة عالميّة متخصّصة. هذا الاتفاق يحقق الهدف المرجو في زيادة الإيرادات وزيادة الفساد الماليّ والإداريّ.

٢- العمل الجدي لضمان انضمام العراق إلى الاتفاقيات الدّولية ذات أهمية والصّلة بالجمارك والمنافذ الحدوديّة، تحديث القوانين القديمة وإصلاح القوانين الجديدة المتعلقة بعمل هيئة الجمارك وهيئة المنافذ والتعرفة الجمركية، تطبيق التّرميز الدّولي للبضائع والإجراءات الممهدة لانضمام العراق لمنظّمة التّجارة العالمية.

٣- يجب العمل على تنفيذ نافذة واحدة لغرض التّخليص الجمركي واتباع أساليب إلكترونية من أجل الحدّ من احتمالات الفساد. كما يجب الحدّ من احتكاك المستوردين مع مختلف حكومات في المنافذ الحدوديّة

قائمة المراجع:

١- أديب قاسم شندي، عباس لفته كنهير، إزهار شمران جبر، عجز الموازنة العامة العراق أنموذجاً، العراق، بغداد، ٢٠٢٠.

٢- الهيئة العامة للمنافذ الحدوديّة العراقية، افتتاح معبر عرعر الحدودي بين السعودية والعراق للمرّة الأولى منذ عام ١٩٩٠، ٢٠٢٠.

٣- رمزي زكي، انفجار العجز، علاج عجز الموازنة العامة للدّولة في ضوء المنهج الانكماشي والمنهج التّنموي، دار الهدى الثقافيّة للنشر، سوريا، ٢٠٠٠.

٤- سالم محمد عبود، الاتجاهات المعاصرة في الموازنات العامة للدّولة والاستثماريّة والتّشغيليّة،

٥- العراق، ٢٠٢٠.

٦- عبد الحميد عبد المطّلب، السّياسات الاقتصاديّة على المستوى الاقتصاد القومي، مجموعة النّيل العربية، القاهرة، ٢٠٠٣.

٧- علي نعمة بيتي، علاء حسين علوان، دور الإدارة الكمركية في زيادة إيرادات الهيئة العامة للكمارك، ٢٠١٦.

٨- نوران عبد الأمير، اقتصاديّات المنافذ الحدوديّة في العراق وأهميّتها الجغرافيّة، ٢٠١٨.

Refrences:

9- Dennis. R. Appleyard and Alfred J, Steven L. cobb, International Econamics, 7th, Americas New york, 2010, P261.

10- Paul R. Krugman, Maurice Obstfeld, Marc J. Melitz, International Economics Theory & policy, 9th, America, 2012, P192.